مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة
ISSN : 3292-5353/E-ISSN: 2661-7528
المجلد: 08 العدد:02 - السنة: 2021 ، ص.ص: 255-274

أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية

The impact of trade openness on economic growth in Algeria: An Analytical and Empirical Study

مسعود طحطوح،* جامعة باتنة 1، الجزائر، البريد الالكتروني: phd.messaoud@yahoo.fr
إلياس بوقرورة، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، الجزائر، جامعة باتنة 1- البريد الالكتروني: ilyes.bougroura@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/03 **تاريخ القبول: 2021/09/18**

ملخص: هذه الدراسة تهدف إلى قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، وقد تم استخدامهمؤشر ين لقياس الانفتاح التجاري وتتمثل في: مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما الفرق النسبي في الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة فتم استخدمه كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تمت صياغة نموذج الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري بإستعمال مؤشر الصادرات كان له أثر معنوي على النمو الاقتصادي أما مؤشر الانفتاح التجاري بإستعمال نسبة الواردات إلى الناتج المحلي كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: **الانفتاح التجاري؛ صادرات المحروقات؛ النمو الاقتصادي.**

تصنيفات JEL: B22 ; C52 ; F14

Abstract: This paper aims to measure the impact of trade openness on economic growth in Algeria during the period 2000-2019; To do this, we took into consideration three indicators representative of trade openness: the ratio of exports to GDP; the ratio of imports to GDP; the ratio of all exports and imports to GDP, as the GDP variation ratio in current price is used as an indicator of economic growth; For this, we propose an econometric model which is inspired by the least squares method, The results obtained show that trade openness has a significantly negative impact on economic growth in Algeria.

Keywords: trade openness; hydrocarbon exports; economic growth.
Jel Classifications codes : B22 ; C52 ; F14

*المؤلف المراسل

مقدمة:

عرف موضوع الانفتاح التجاري في البلدان النامية نقاش واسع حول علاقة سياسية الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، بين مؤيد للتجارة الحرة ومؤيد للسياسة الحمائية من خلال فرض التعريفات الجمركية ونظام الحصص لحماية الانتاج المحلي،وقد أثبتت التجارب أن العديد من النماذج التي طبقت السياسة الحمائية للانتاج المحلي لم تؤثر كثيرا على معدلات النمو بشكل إيجابي، أما الاقتصادات المنفتحة حققت أداءا في النمو أكبر من مما حققته الاقتصادات التي تخضع لنظام الحماية.

من الناحية النظرية، يعتقد الاقتصاديون بأهمية الانفتاح التجاري ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي، فالتجارة الحرة تسمح بالتخصص والتقسيم الأمثل للعمل الدولي على أساس اختلاف النفقات النسبية وهو ما يسمح بز يادة الصادرات ودعم النمو الاقتصادي، كما يساهم الانفتاح التجاري والاندماج في سلسلة القيمة العالمية في توسيع نطاق السوق والإنتاج، ووصول المشروعات الإنتاجية إلى الحجم الأمثل لها والانتفاع من مزايا الإنتاج الكبير، وهذا ما يسمح بخفض تكاليف السلع، والخدمات، لكل من المستهلكين و المنتجين أيضا.

النماذج الحديثة للنمو الداخلي، حاولت شرح العلاقة من منطلق القدرة على الوصول إلى مصادر التقدم التقني، فالاقتصادات التي تتميز بمستويات انفتاح أكبر تكون أكثر قدرة على استخدام التقنيات والابتكارات التي مصدرها الدول المتقدمة، وهذا يساهم في تحسن مردودية عوامل الانتاج مقارنة بالدول التي تعمد على السياسات الحمائية، كما يؤكد الباحثون على تكلفة "تقليد التقدم التقني"، فإذا كانت هذه تكلفة في الدول النامية أقل مقارنة بالدول المتقدمة، فإن ذلك يساهم في تسريع عملية النمو الاقتصادي.

شهد النمو الاقتصادي في الجزائر معدلات متفاوتة خلال فترات زمنية مختلفة، وتعتبر الفترة من 2000- 2019 من أهم هذه الفترات بسبب زيادة حجم الصادرات خاصة بسبب

ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة معدلات الانفتاح التجاري، هذه الدراسة تحاول دراسة تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

أ- **الإشكالية:** هذا البحث يحاول دراسة العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، من منطلق أن الانفتاح التجاري في الجزائر سيعكس على زيادة الواردات خاصة واردات عوامل الانتاج وسيسمح بتحسين مستويات وتكاليف الانتاج، كما أن زيادة الصادرات تسمح من جهة أخرى بدعم وتمويل النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن صياغة الإشكالية:

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري وصادرات المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019؟

ونتدرج تحت هذه الاشكالية تساؤلين رئيسين:

- ما مدى مساهمة مؤشر الانفتاح التجاري مقاسا بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.
- ما مدى مساهمة الانفتاح التجاري مقاسا بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

جـ-أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

-تقدير وتحليل دورالانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ؛

-تحليل واقع الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؛

- تقدير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 2000-2019.

د-أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها باعتبارها تعالج موضوع هام بالنسبة للإقتصاد الجزائري من خلال معرفة مدى تأثير الانفتاح التجاري وصادرات المحروقات على النمو الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية الأخيرة والتي تحاول من خلالها الدولة استغلال عوائد المحروقات بما يخدم الاقتصاد الوطني.

هـ-منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على التأصيل النظري للإنفتاح التجاري، ولتحليل واقع الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. كما تم الاعتماد على القياس الاقتصادي بهدف قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

أولا- التأصيل النظري للدراسة:

1- الإطار النظري للإنفتاح التجاري:

تعتبر الحرية في التجارة الخارجية من أهم مبادئ في الفكر الاقتصادي، وقد تبنت المؤسسات الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة هذا التصور (راتول، 2018، صفحة 230). فهي تعمل على إزالة كافة القيود المفروضة على حركة السلع والخدمات (السريتي، 2009، صفحة 126)، وعدم تدخل الدولة بشكل مباشر عن طريق الأنظمة واللوائح لتقييد حركة التجارة الخارجية (راتول، 2018، صفحة 230).

يتم تحديد الانفتاح التجاري من خلال مستوى الإنتاجية وفقا لنظرية المزايا النسبية، ومن خلال المزايا النسبية في عوامل الإنتاج، وفقا لنموذج هيكشر وأولين (1933)، لذلك تتخصص الدول في إنتاج السلع الأكثر قدرة على المنافسة، فالدول المتقدمة تنتج المزيد من السلع المصنعة بينما تكون البلدان النامية أكثر توجها نحو إنتاج السلع التي تحتوي على المزيد من العمالة غير الماهرة (Niyongabo, 2007, p1).

غير أن نظريات التجارة "الحديثة" طورت إطار الفكر الكلاسيكي عن طريق استبدال الافتراضات غير الواقعية للعوائد القياسية الثابتة والمنافسة الكاملة، بحيث تقترح قطيعة جذرية من خلال التركيز على الابتكار التكنولوجي والفجوات التكنولوجية بين الاقتصادات، باعتبارها السبب الرئيسي في التجارة الدولية (Bourdane and Chatri, 2019, p5).

يتم استخدام عدة مؤشرات للدلالة على الانفتاح التجاري، وكثيرا ما يتم إستخدام نسبة إجمالي الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، و تتجلى أهمية هذا المؤشر كونه يبين مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي على الظروف في الأسواق الدولية، الأمر الذي يجعل اقتصادها أكثر تأثرا وتعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية (فرحول، 2019-2020، صفحة 39).

إذا كان الأمر يتعلق بتقييم "ليبرالية" سياسات الانفتاح فتفسير النسبة غامض، حيث قد يكون ارتفاع مستواها نتيجة لسياسات التدخل لدولة تتحكم في وارداتها وتشجع صادراتها، لكن النقد الرئيسي لهذه النسبة هو أنها تعتمد على العديد من المتغيرات غير السياسية مثل الحجم والموقع الجغرافي والموارد المتاحة (Siroën, 2001). كما أنه من بين عيوبها أنها لا تفسر درجة التخلف أو التطور الاقتصادي (فرحول، 2020، صفحة 40).

2- الانفتاح التجاري في الجزائر ومكانة صادرات المحروقات:

من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت الجزائر للتوجه نحو الانفتاح التجاري التحولات الاقتصادية العالمية في بداية التسعينات (فرحول، 2020، الصفحات 153-154)، وقد ساهمت زيادة أسعار المحروقات بداية من سنة 2000م. في زيادة درجة الانفتاح التجاري ويوضح الجدول رقم 01 مراحل تطور مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة 2000- 2019.

الجدول 1: نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2019

السنة	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دينار)	الواردات من السلع والخدمات (مليون دينار)	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الصادرات+ الواردات/ الناتج الداخلي الخام %
2000	1 734 750,70	857 221,90	3 698 684,00	70,08
2001	1 550 898,40	930 677,50	3 754 870,80	66,09
2002	1 605 789,60	1 159 170,20	4 023 413,80	68,72
2003	2 008 951,30	1 254 041,20	4 700 040,40	69,42

72,85	5 545 851,50	1 577 137,70	2 462 919,60	2004
77,78	6 930 153,40	1 820 427,10	3 569 649,30	2005
76,86	7 823 794,60	1 863 501,30	4 149 706,90	2006
78,65	8 554 266,00	2 326 059,40	4 402 231,90	2007
84,95	9 968 908,80	3 170 777,20	5 298 034,00	2008
81,06	8 770 806,40	3 583 772,00	3 525 855,10	2009
80,52	10 404 470,80	3 768 002,90	4 610 102,50	2010
80,52	12 210 580,10	4 172 893,00	5 658 617,10	2011
78,11	13 560 557,50	4 612 074,70	5 979 809,50	2012
75,11	14 098 985,10	5 061 121,50	5 528 756,90	2013
74,18	14 499 111,10	5 502 404,60	5 252 595,90	2014
72,89	13 738 152,90	6 104 032,90	3 909 788,50	2015
67,76	14 455 022,30	6 139 437,00	3 655 739,60	2016
66,07	15 804 189,40	6 170 465,40	4 272 105,20	2017
67,86	17 449 508,00	6 567 566,70	5 273 974,80	2018
61,17	17 375 500,30	5 971 552,40	4 656 498,70	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- موقع الديوان الوطني للإحصائيات، https://www.ons.dz.
- موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz.

معدل الانفتاح التجاري في الجزائر لا يعكس نسبة انفتاح التجارة الخارجية على الاقتصاد العالمي، بسبب ارتباط درجة الانفتاح بأسعار النفط في الجزائر (بورداش، 2017، صفحة 80)، فخلال الفترة 2000 – 2013 م. شهدت ارتفاع في أسعار المحروقات، نتيجة نمو الطلب العالمي، والتي ارتفعت من 28,72 دولار سنة 2000م. إلى 112,89 دولار للبرميل سنة 2011، الأمر الذي انعكس على ارتفاع معدل الانفتاح التجاري، والذي بلغ خلال سنتي 2011 و2012م. 80,52%–78,11% على التوالي، (شتاتحة، 2020، صفحة 164).

الجدول 2: نسبة صادرات المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000–2019

السنة	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الصادرات من المحروقات (مليون دينار)	الصادرات من المحروقات/ الناتج الداخلي الخام (%)
2000	3 698 684,00	1 611 973,60	43,58
2001	3 754 870,80	1 428 968,10	38,06
2002	4 023 413,80	1 441 871,60	35,84
2003	4 700 040,40	1 850 067,70	39,36

41,23	2 286 309,30	5 545 851,50	2004
48,41	3 355 000,00	6 930 153,40	2005
49,79	3 895 736,20	7 823 794,60	2006
48,18	4 121 790,40	8 554 266,00	2007
49,86	4 970 025,10	9 968 908,80	2008
37,29	3 270 227,50	8 770 806,40	2009
40,56	4 220 106,00	10 404 470,80	2010
42,78	5 223 836,80	12 210 580,10	2011
40,36	5 472 812,07	13 560 557,50	2012
35,84	5 053 594,48	14 098 985,10	2013
32,43	4 701 653,57	14 499 111,10	2014
24,19	3 323 452,89	13 738 152,90	2015
21,35	3 085 593,43	14 455 022,30	2016
23,31	3 684 127,12	15 804 189,40	2017
26,00	4 536 047,56	17 449 508,00	2018
22,78	3 958 976,25	17 375 500,30	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- موقع الديوان الوطني للإحصائيات، https://www.ons.dz.
- موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz

يتضح من خلال الجدول رقم 02 أن صادرات من المحروقات تلعب دور مهم في الاقتصاد الجزائري، إذ بلغ متوسط نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة المحددة بين 2000-2019 بـ37,06%، مما يعني إعتماد الناتج الداخلي الخام على الانفاق الخارجي للسلع والخدمات المحلية، ويلاحظ أن نسبة الصادرات من المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام لم تكن مستقرة بل عرفت العديد من التغيرات خلال الفترة 2014-2019، نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2016 بـ 44.20 دولار للبرميل، وبالتالي تراجع قيمة صادرات المحروقات وفي ظل الفترات التي عرفت إنتعاش في أسعار النفط أدى ذلك إلى إرتفاع واستقرار الناتج المحلي بشكل ملحوظ، غير أنه خلال السنوات الأخيرة عرفت أسعار النفط تراجع ملاحظ، وذلك راجع للعديد من الأسباب لعل أبرزها ظهور إنتاج النفط الصخري والتغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة الأوبك من خلال استهدافها للحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، وتراجع الطلب العالمي في

ظل توفر مجموعة من البدائل (بلقاسمي، بلقاسم، 2015، صفحة 118)، مما أثر بشكل سلبي على الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2014-2019، الجدول رقم 03.

الجدول رقم 3: معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 2014-2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	3,80	3,70	3,20	1,30	1,40	0,80

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر للسنوات، 2014 – 2019.

4- هيكل الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عمدت الجزائر إلى استغلال وا ٍدارة عوائد المحروقات على عدة مستويات، والتي من بينها تسديد المديونية، حيث استطاعت خلال الفترة 2004-2005 م. تسديد بشكل مسبق 3,3 مليار دولار وهذا ما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام تنخفض من 34% في نهاية 2003 إلى أقل من 4,5% في نهاية 2006، وانخفض معدل خدمة الدين إلى مستوى 4,16% من الصادرات لسنة 2006 (قدي، 2016، صفحة 227). كما تم توجيه جزء من عوائد المحروقات إلى استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة لتنفيذ البرامج التنموية بهدف تحسين القدرات الإنتاجية المحلية وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي (قار ديف، 2017-2018، صفحة 23)، حيث أكد كل من Grossman and Helpman عام 1991 على الدور الهام لواردات وسائل النقل والآلات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي للاقتصاديات الناشئة والتي يتم استيرادها من الدول المتقدمة، بينما خلصت دراسة Whalee عام 1995 إلى أن تراجع إستيراد السلع الاستثمارية والمواد الخام والسلع الوسيطة يؤدي إلى إنخفاض العمالة والإنتاج فالنمو الاقتصادي (Whalee, 1995, p 92). والجدول رقم 4 يوضح لنا هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2019.

الجدول رقم 4: هيكل الواردات الجزائرية للفترة 2000-2019

مجموعات المنتجات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الطاقة	1,13	1,02	1,16	0,32	0,92	1,04	1,14	1,14	1,26	1,40
المواد الغذائية	25,21	24,74	22,74	19,96	19,75	17,62	17,71	17,59	16,43	14,91
المواد الأولية	5,29	4,70	4,33	4,82	4,27	3,69	3,93	4,65	2,82	3,06
المواد نصف المصنعة	18,08	18,43	19,32	21,29	19,96	20,09	23,00	25,21	24,60	25,86
التجهيزات الفلاحية	0,89	1,62	1,22	0,95	0,92	0,78	0,45	0,52	0,13	0,60
التجهيزات الصناعية	29,7	34,72	36,65	36,92	38,96	41,52	39,74	36,28	41,39	38,53
السلع الاستهلاكية	19,7	14,77	14,58	15,74	15,22	15,26	14,03	14,61	13,37	15,64
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مجموعات المنتجات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
الطاقة	2,35	2,46	9,84	7,93	4,89	4,55	2,76	4,32	2,20	3,41
المواد الغذائية	14,99	20,74	17,91	17,43	18,87	18,06	17,60	18,32	18,55	19,21
المواد الأولية	3,50	3,75	3,65	3,22	3,23	2,92	3,34	3,32	4,11	4,81
المواد نصف المصنعة	24,73	22,05	21,10	19,69	21,84	22,29	24,57	23,85	23,72	24,58
التجهيزات الفلاحية	0,82	0,48	0,65	0,82	1,13	1,12	1,07	1,33	1,22	1,09
التجهيزات الصناعية	38,73	33,72	27,00	28,68	32,40	32,13	32,95	30,38	29,08	27,08
السلع الاستهلاكية	14,88	16,80	19,85	22,23	17,64	18,93	17,71	18,48	21,12	19,82
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: https://www.bank-of-algeria.dz.

يتميز هيكل الواردات خلال الفترة 2000-2019 بالثبات النسبي في مكوناتها، حيث بلغت التجهيزات الصناعية 34,33% من إجمالي الواردات، وما يفسر هذه النسبة هو ارتفاع الطلب على التجهيزات الصناعية في إطار برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي (زاوي، 2020، صفحة 51)، ثم تلتها المواد نصف مصنعة بنسبة بلغت 22,21%،و المواد الغذائية بمتوسط 18,92% من إجمالي الواردات.

كما عرفت الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2014 ارتفاع في حصيلة الواردات، حيث انتقلت من 173 9 مليون دولار سنة 2000 إلى 330 58 مليون دولار سنة 2014، وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وهو ما يبين تبعية الواردات هي الأخرى لحصيلة الصادرات النفطية، كما أنها تعتمد على السياسات التنموية المتبعة (زاوي، 2019-2020، صفحة 49)، كما يلاحظ أن كل المجموعات سجلت تراجع خلال الفترة 2014-2019، ويرجع هذا أساسا إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في النصف الثاني من سنة 2015 للحد من ارتفاع الواردات وعجز الميزان التجاري، والتي كان أبرزها وضع المرسوم التنفيذي رقم 306/15 المؤرخ في 2015/12/6 الخاص بأنظمة رخص الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى رفع الكثير من التعريفات الجمركية وصولا إلى التوقيف التام لاستيراد بعض السلع، (شارف، 2017، صفحة 42). حيث بلغت فاتورة إستيراد التجهيزات الصناعية سنة 2019 ما مقداره 845 10 مليون دولار (بنك الجزائر، 2019)، بعد أن كانت في حدود 906 18 مليون دولار سنة 2014 (بنك الجزائر، 2014) كما بلغت الواردات من المواد نصف مصنعة سنة 2019 ما مقداره 840 9 مليون دولار (بنك الجزائر، 2019)، مقارنة بـ 740 12 مليون دولار سنة 2014 (بنك الجزائر، 2014)، غير أن الإجراءات التي تبنتها الحكومة والمتعلقة بالحد من الواردات لم يصاحبها إحلال حقيقي من خلال التصنيع المحلي، بل تعتبر مجرد إجراءات ظرفية لوقف تراجع احتياطي الصرف ومعالجة العجز في الميزان التجاري (شارف، 2017، صفحة 42). وهذا كفيل بإبراز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج وضعف هيكله الإنتاجي فرغم ارتفاع نسبة التجهيزات الصناعية والمواد نصف مصنعة في تركيبة الواردات إلا أنها لم تنعكس إيجابا على الصادرات خارج المحروقات، وذلك راجع للاستهلاك المحلي للمواد الأولية والمواد نصف مصنعة، غير أن الواردات ترتبط بعلاقة طردية بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام

الحقيقي حيث ما يلاحظ أن انخفاض قيمة الواردات رافقها تراجع في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 2014-2019 كما هو موضح في الجدول رقم 3.

ثانيا- منهجية الدراسة الميدانية:

جميع السلاسل في هذه الدراسة هي بيانات سنوية تمتد من عام 2000 - 2019، حيث تم استخدام مؤشرين لقياس درجة الانفتاح التجاري، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام (%OPx)، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام (%OPm)، أما معدل النمو الاقتصادي (%r) فقد تم استعمال نسبة التغير في الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية، وأخذت هذه البيانات من موقع بنك الجزائر واحصائيات الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر.

تم استخدام مجموعة من الاختبارات القياسية لتفادي الانحدار الزائف بين درجة الانفتاح التجاري والمعدل النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد في اختبار التكامل المشترك على اختبار "جوهانس"، حيث تعتمد هذه الطريقة على تقدير علاقة التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بإستخدام طريقة المربعات الصغرى، وتشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، وأن تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى.

من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية تم استخدام اختبار ديكي فولار الموسع، بحيث يستعمل هذا الاختبار من أجل تفادي مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، بحيث مبدأ الاختبار هو اختبار الفرضية الصفرية $H_0 : \rho=1$ (وجود وحدة الجذر) مقابل الفرضية البديلة $H_1 : \rho\neq1$ ، (عبد القادر عطية، 2004، ص.660-664).

في المرحلة الثانية، تم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)، حيث يشترط لإستخدام هذا النموذج وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية، من أجل تقدير العلاقة في الأجل الطويل والقصير، يتم تقدير كل معادلة.

ثالثا- النتائج ومناقشتها:

1- اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك:

لتحديد طول فترة الابطاء أو التأخير تم الاعتماد على اختبارات المعنوية حسب معايير اكايك (AIC)، شوارتز (SC)، هنان كين (HQ)، ويوضح الجدول رقم 05، أن درجة التأخير المناسبة هي 3 فترات حسب معيار اكايك (AIC).

الجدول رقم 05: إختبار معامل التباطؤ

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	17.82164	NA	3.51e-05	-1.743722	-1.596684	-1.729106
1	44.85532	41.34563*	4.32e-06	-3.865332	-3.277181*	-3.806868
2	51.58258	7.914426	6.42e-06	-3.597951	-2.568687	-3.495640
3	67.77297	13.33326	3.97e-06*	-4.443879*	-2.973503	-4.297721*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

توضح في الجدول رقم 06 نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية للانفتاح التجاري، ويستخدم اختبار ديكي فولر الموسع في إختبار استقرار السلاسل الزمنية ويسمح بتفادي مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

الجدول رقم 06: نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل الزمنية

القرار	الفرق الأول 1st Difference			المستوى level			
	None	Intercept	Trend & intercept	None	Intercept	Trend & intercept	
مستقرة I(1)	**-3.5421 **(0.0014)**	-3.4792 (0.0214)	-3.5129 (0.0682)	0.3567 (0.7776)	-1.7504 (0.3917)	-3.2005 (0.1171)	Opm_t (Sig)
مستقرة I(1)	**-4.0494 **(0.0004)**	-4.0410 (0.0069)	-4.1776 (0.0207)	-1.1025 (0.235)	-0.6873 (0.8271)	-1.5868 (0.7596)	Opx_t (Sig)
مستقرة I(1)	**-6.9291 **(0.0000)**	-6.7962 (0.0000)	-6.8548 (0.0002)	-0.8641 (0.327)	-1.0952 (0.6938)	-3.9306 (0.0358)	r_t (Sig)

**. القيم الاحصائية معنوية عند 5 %

المصدر: من إعداد الباحثان بإعتماد على مخرجات Eviews

من خلال اختبارات ديكي فولر الموسع مع الأخذ بالاعتبار معنوية الصيغة المناسبة في الاختبار، يلاحظ أنه تم قبول الفرضية الصفرية عند المستوى لكل السلاسل الزمنية، وهو ما يعني أنها تحتوي على جذر الوحدة وغير مستقرة، في حين أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى، حيث تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وعلى هذا الأساس يمكن استخدام اختبار "جوهانسن" للتكامل المشترك المتعدد، والتي تشترط استقرار السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى، والنتائج يظهرها الجدول رقم 07.

يتضح من خلال القيمة المعنوية لمعامل الأثر والقيمى العظمى وجود ثلاث علاقات توازنية في الأجل الطويل بين بين السلاسل الزمنية "r_t" ، "OPX_t" ، "OPM_t".

الجدول رقم 07: إختبار التكامل المشترك لـ "جوهانسن"

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.998681	133.6753	29.79707	0.0001
At most 1 *	0.688152	27.57652	15.49471	0.0005
At most 2 *	0.427815	8.932697	3.841466	0.0028

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.998681	106.0988	21.13162	0.0001
At most 1 *	0.688152	18.64382	14.26460	0.0095
At most 2 *	0.427815	8.932697	3.841466	0.0028

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

توضح النتائج في الجدول رقم 08 أن العلاقة في الأجل الطويل والأجل القصير تكتب بالصيغة الرياضية التالية:

الجدول رقم 08: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Eq:	CointEq1		
R(-1)	1.000000		
OPX(-1)	-0.342248		
	(3.73470)		
	[-0.09164]		
OPM(-1)	37.48833		
	(6.04971)		
	[6.19672]		
C	-15.86092		
Error Correction:	**D(R)**	**D(OPX)**	**D(OPM)**
CointEq1	-0.609627	-0.001465	-0.009981
	(0.16043)	(0.01149)	(0.00811)
	[-3.79993]	[-0.12743]	[-1.23130]
D(R(-1))	0.087008	0.000239	0.005949
	(0.19725)	(0.01413)	(0.00997)
	[0.44111]	[0.01691]	[0.59693]
D(R(-2))	0.434738	0.001721	0.004155
	(0.17024)	(0.01220)	(0.00860)
	[2.55375]	[0.14112]	[0.48306]
D(OPX(-1))	-30.08135	-0.305402	0.026683
	(8.98682)	(0.64386)	(0.45409)
	[-3.34727]	[-0.47433]	[0.05876]
D(OPX(-2))	-22.36521	0.098533	-0.182068
	(8.34514)	(0.59789)	(0.42167)
	[-2.68003]	[0.16480]	[-0.43178]
D(OPM(-1))	-3.406972	-0.497710	0.242239
	(10.1500)	(0.72719)	(0.51286)
	[-0.33566]	[-0.68442]	[0.47233]
D(OPM(-2))	-20.51565	0.193665	-0.153505
	(9.17807)	(0.65756)	(0.46375)
	[-2.23529]	[0.29452]	[-0.33101]
C	-0.404675	-0.006487	0.001591
	(0.23792)	(0.01705)	(0.01202)
	[-1.70089]	[-0.38057]	[0.13235]
R-squared	0.782779	0.059652	0.242607
Adj. R-squared	0.613830	-0.671731	-0.346477
Sum sq. resids	6.970489	0.035779	0.017796
S.E. equation	0.880056	0.063051	0.044468
F-statistic	4.633213	0.081560	0.411838

Log likelihood	-16.54397	28.26862	34.20482
Akaike AIC	2.887526	-2.384543	-3.082920
Schwarz SC	3.279626	-1.992443	-2.690819
Mean dependent	-0.194118	-0.007713	0.003269
S.D. dependent	1.416188	0.048765	0.038322

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.14E-06
Determinant resid covariance	1.68E-07
Log likelihood	60.20584
Akaike information criterion	-3.906569
Schwarz criterion	-2.583230

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

للتأكد من معنوية النموذج، تم تقدير العلاقة الرياضية السابقة بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، والجدول رقم 09 يوضح النتائج:

الجدول رقم 09: النموذج الرياضي لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

D(R) = C(1)*(R(-1) - 0.342248003449*OPX(-1) + 37.4883327837*OPM(-1) - 15.8609238238) + C(2)*D(R(-1)) + C(3)*D(R(-2)) + C(4)*D(OPX(-1)) + C(5)*D(OPX(-2)) + C(6)*D(OPM(-1)) + C(7)*D(OPM(-2)) + C(8)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.609627	0.160431	-3.799931	0.0042
C(2)	0.087008	0.197249	0.441107	0.6695
C(3)	0.434738	0.170235	2.553746	0.0310
C(4)	-30.08135	8.986823	-3.347273	0.0086
C(5)	-22.36521	8.345138	-2.680028	0.0252
C(6)	-3.406972	10.15000	-0.335662	0.7448
C(7)	-20.51565	9.178071	-2.235290	0.0522
C(8)	-0.404675	0.237920	-1.700889	0.1232

R-squared	0.782779	Mean dependent var	-0.194118
Adjusted R-squared	0.613830	S.D. dependent var	1.416188
S.E. of regression	0.880056	Akaike info criterion	2.887526
Sum squared resid	6.970489	Schwarz criterion	3.279626
Log likelihood	-16.54397	Hannan-Quinn criter.	2.926501
F-statistic	4.633213	Durbin-Watson stat	1.556675
Prob(F-statistic)	0.018489		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

يلاحظ من الجدول رقم 09 أن:

- معامل تصحيح الخطأ (معامل تسريع التعديل (c(1) قيمته سالبة ومعنوية احصائيا، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجع نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فعند حدوث صدمات المتغيرات التفسيرية يمكنها تصحيح هذا الانحراف في 0.6 وحدة زمنية للرجوع إلى الوضع التوازني.
- يلاحظ في الأجل القصير أن معاملات المتغيرات التفسيرية "OPX_{t-2}"، "OPX_{t-1}" معنوية إحصائيا، أي وجود أثر للانفتاح التجاري على معدل النمو.
- معاملات المتغيرات التفسيرية "OPM_{t-2}"، "OPM_{t-1}" في الأجل القصير غير معنوية إحصائيا، وللتأكد من ذلك يمكن الاعتماد على اختبار التأثير المشترك لـwald ، والتي تظهر في الجدول رقم 10، حيث تم قبول الفرضية الصفرية أي أن معامل مؤشر الانفتاح بإستخدام نسبة الواردات إلى الناتج المحلي المبطأة لفترة واحدة (OPM_{t-1}) غير معنوية إحصائيا، على العكس من حالة "OPM_{t-2}" التي يلاحظ أنها معنوية إحصائيا، وبالتالي يمكن للانفتاح التجاري المبطأة بفترتين بإستعمال مؤشر الواردات التأثير على النمو.

الجدول رقم 10: إختبار التأثير المشترك لـ wald

Wald Test:
Null Hypothesis: C(6)=0

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	0.112669	1	0.7371
Null Hypothesis: C(7)=0			
Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	4.996523	1	0.0254

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

بعد تعديل النموذج وحذف المتغيرات التفسيرية غير المعنوية يصبح النموذج النهائي للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من الشكل التالي:

الجدول رقم 11: النموذج الرياضي المعدل لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.583956	0.138452	-4.217738	0.0014
C(3)	0.405987	0.146354	2.774010	0.0181
C(4)	-27.27681	4.936633	-5.525387	0.0002
C(5)	-23.37003	7.410927	-3.153455	0.0092
C(7)	-20.35829	8.310482	-2.449712	0.0323
C(8)	-0.433543	0.211053	-2.054184	0.0645

R-squared	0.777036	Mean dependent var	-0.194118
Adjusted R-squared	0.675689	S.D. dependent var	1.416188
S.E. of regression	0.806495	Akaike info criterion	2.678327
Sum squared resid	7.154781	Schwarz criterion	2.972402
Log likelihood	-16.76578	Hannan-Quinn criter.	2.707559
F-statistic	7.667068	Durbin-Watson stat	1.466660
Prob(F-statistic)	0.002505		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

3- اختبار جودة النموذج:

للتأكد من جودة النموذج تم الاعتماد على سلسلة من الاختبارات، حيث يوضح الجدول رقم 11 اختبار Breusch-godfrey للارتباط التسلسلي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.219057	Prob. F(1,8)	0.6522
Obs*R-squared	0.453089	Prob. Chi-Square(1)	**0.5009**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.545084	Prob. F(9,7)	0.2898
Obs*R-squared	11.30779	Prob. Chi-Square(9)	0.2552
Scaled explained SS	1.874004	Prob. Chi-Square(9)	0.9933

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

يلاحظ من خلال نتائج الجدول أن القيمة المعنوية لمعامل "كاي مربع" في اختبار Breusch-Godfrey أكبر من مستوى المعنوية 5% ، وعلى هذا الأساس يتم قبول الفرضية الصفرية أي أن البواقي لا يحتوي على ارتباط تسلسلي، كما أن القيمة المعنوية لمعامل "كاي مربع" Breusch-Pagan-Godfrey لاختبار التجانس أكبر من مستوى المعنوية، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي.

6- مناقشة نتائج الدراسة:

من خلال الاختبارات الاحصائية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري بإستخدام مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، يمكن استباط مجموعة من النقاط الأساسية.

من خلال نموذج تصحيح الخطأ يمكن تأكيد العلاقة في الأجل الطويل بين معدل النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح التجاري في الجزائري خلال الفترة 2000- 2019م. فالاختبار الاحصائي أثبت معنوية العلاقة، بحيث تساهم مؤشرات الانفتاح التجاري (بإستخدام قيمة الصادرات والواردات) في إعادة معدل النمو الاقتصادي إلى الوضع التوازني خلال 0.6 وحدة من السنة، أما في الأجل القصير فإن المؤشر ات المبطأة بفترة أو فترتين لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي تؤثر على النمو الاقتصادي، في حين أن فقط المؤشر المبطأ بفترتين لنسبة الواردات إلى الناتج المحلي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي.

هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الأولى حول العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر الانفتاح التجاري بإستعمال نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، بحيث تؤكد النظريات الاقتصادية على أن تعمل على دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانفاق وتشجيع الاستثمار المحلي، والتوسع في التصنيع الموجه للتصدير.

من جانب آخر، يلاحظ من خلال النتائج الاحصائية أن مؤشر الانفتاح التجاري المبطأة بفترة واحدةبإستعمال نسبة الوار دات إلى الناتج المحلي ليست معنوية إحصائيا في الأجل

القصير، وهو ما يعني من جهة أن الفائض في الميزان التجاري لم ينعكس على الآلة الإنتاجية رغم أن التجهيزات الصناعية كانت تشكل حوالي 25% من إجمالي الواردات.

قائمة المراجع:

- أحمد فؤاد إبراهيم المغازي وآخرون، (2014)، "بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- السيد محمد أحمد السريتي، (2009)، **التجارة الخارجية**، الإسكندرية: الدار الجامعية.
-بنك الجزائر، (2014)، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، (2019)، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- بورداش شهرزاد، (2016-2017)، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة إقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة 1970-2012 (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر3.
- تقرارت يزيد . عطية عبد السلام . عمران الزين. (2018). " دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015"، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، 5(2). ص.ص. 80-97
- زاوي عبير، (2019-2020)، أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات خلال الفترة 1970-2017 (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- كارديف نادية، (2017-2018)، تحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال وأثره على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- نور الدين شارف، (2017)، "فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، 6 (2)، الصفحات 34-45.
- محمد راتول، (2018)، **الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- موقع بنك الجزائر، **https://www.bank-of-algeria.dz**
- موقع الديوان الوطني للإحصائيات، **https://www.ons.dz**

- بلقاسمي سمية، بلقاسم منال، (2015)، "تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014"، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، المجلد 2، العدد 1، الصفحات 108-126.

- عبد المجيد قدي، (2016)، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط**، الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع.

- فرحول ميلود، (2019-2020)، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015 (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة.

- شتاتحة عمر، (2019-2020)، فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2019 (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غرداية: جامعة غرداية.

- Abou-Stait, F, (2005), "Are exports the engine of economic growth? An application of cointegration and causality analysis for Egypt", **Economic Research Working**, No 76, pp 1977-2003.

- Gilbert Niyongabo, (2007), Politiques d'ouverture commerciale et développement économique, **Thèse Doctorat**, France: Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I.

- Jean-Marc Siroën (2001), L'ouverture commerciale est-elle mesurable? In Ouverture et développement économique, Disponible sur: **https://www.researchgate.net/publication/292699655_L'ouverturecommerciale_estelle_mesurable_in_Ouverture_et_developpement_economique** (consulté le 25/06/2021).

- Meier, (1963), International Trade and Developpement, New York.

- W. S. Jung and P. J. Marshall، (1985), "Export Growth and Causality in Developing Countries", **Journal of Development Economics**, No 18, pp 1–12.

- Youssef Bourdane, AbdellatifChatri, (2019), Ouverture commerciale accumulation du capital humain et croissance: analyse en données de panel sur les pays en développement, Laboratoire d'Economie Appliquée & Policy Center for the New South, université mohamed el khammas, Maroc.

- Whalee. J.L, (1995), "Capital goods imports and long run growth", **Journal of Development and Economy**, Vol 48, No 1, pp 91 – 110.